

جمهورية مصر العربية



رَأْسُ الثَّانِيَّةِ الْجُمْهُورِيَّةِ

# الجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

السنة السابعة والستون	الصادر في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٤٤٦ هـ الموافق ١٧ أكتوبر سنة ٢٠٢٤ م	العدد ٤٢
--------------------------	---	-------------

محتويات العدد :

رقم الصفحة

**قرارات رئيس مجلس الوزراء**

٣	.....	قرار رقم ٢٥٠١ لسنة ٢٠٢٤
٥	.....	قرار رقم ٢٥٠٢ لسنة ٢٠٢٤
٧	.....	قرار رقم ٢٥٠٣ لسنة ٢٠٢٤
٩	.....	قرار رقم ٣٠٧٥ لسنة ٢٠٢٤
٢٢	.....	قرار رقم ٣٠٧٦ لسنة ٢٠٢٤
٣٢	.....	قرار رقم ٣٠٧٨ لسنة ٢٠٢٤



وزارة الداخلية  
السلطة الفلسطينية  
الجمهورية العربية الفلسطينية

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٥٠١ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛

وعلى طلب محافظ سوهاج ؛

وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

تُخصص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٨٩٠ م<sup>٢</sup> زمام قرية القطنه ناحية قرية أم دومة التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة طما بمحافظة سوهاج ، وفقاً للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ، بالمجان ، لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى لإقامة محطة رفع صرف صحى .

#### ( المادة الثانية )

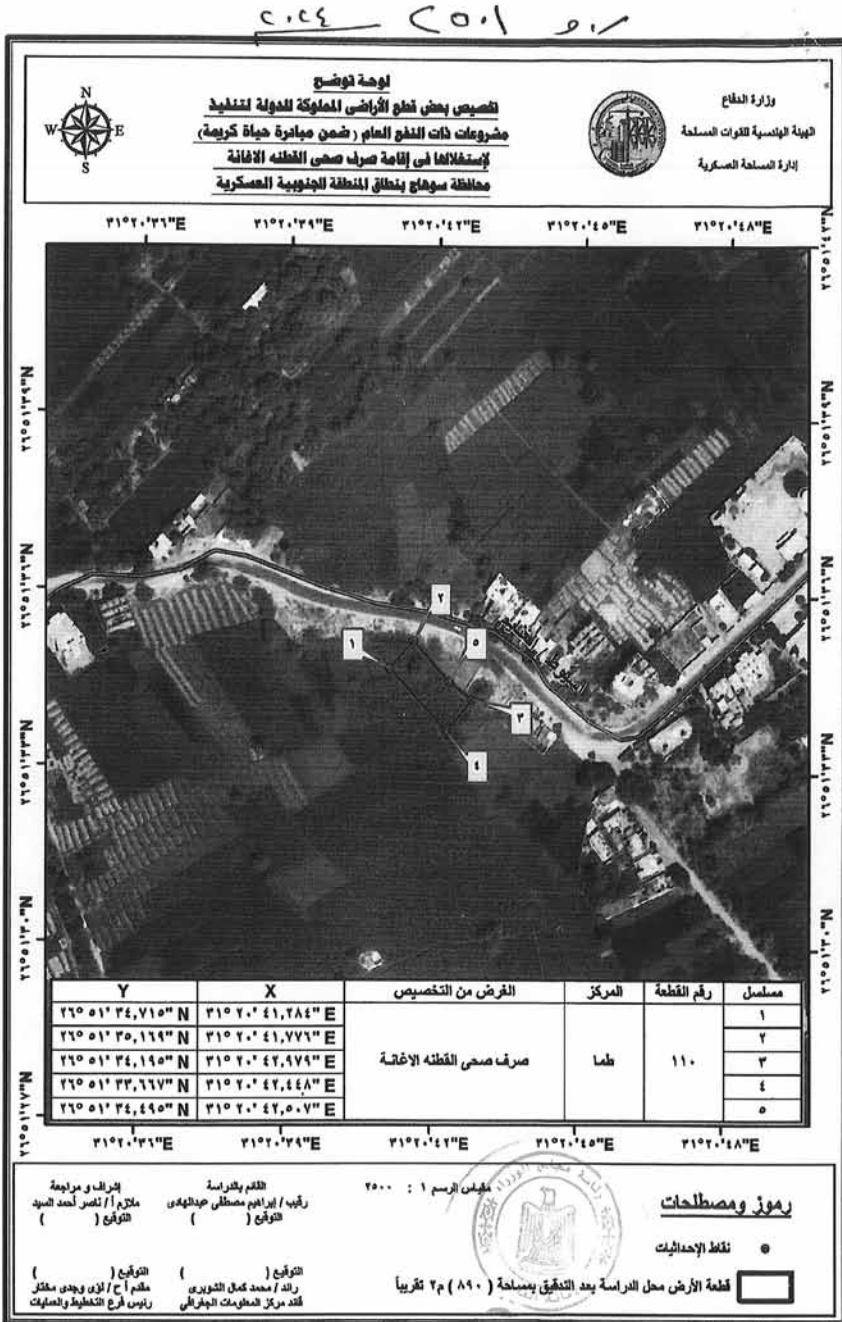
يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣ صفر سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٨ أغسطس سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى



٢٠٠١  
٢٠٢٤

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٥٠٢ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩  
وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛  
وعلى طلب محافظ سوهاج ؛  
وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

تُخصص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٣١٥ م<sup>٢</sup> زمام قرية أولاد طوق غرب ناحية قرية أولاد سالم بحرى التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة دار السلام بمحافظة سوهاج ، وفقاً للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ، بالمجان ، لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحى ، لإقامة محطة رفع صرف صحى .

#### ( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣ صفر سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٨ أغسطس سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٥٠٣ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛  
وعلى طلب محافظ سوهاج ؛

وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

تُخصص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٧٨٣ م<sup>٢</sup> زمام قرية البربا التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا بمحافظة سوهاج ، وفقاً للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ، بالمجان ، لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى لإقامة محطة رفع صرف صحى .

#### ( المادة الثانية )

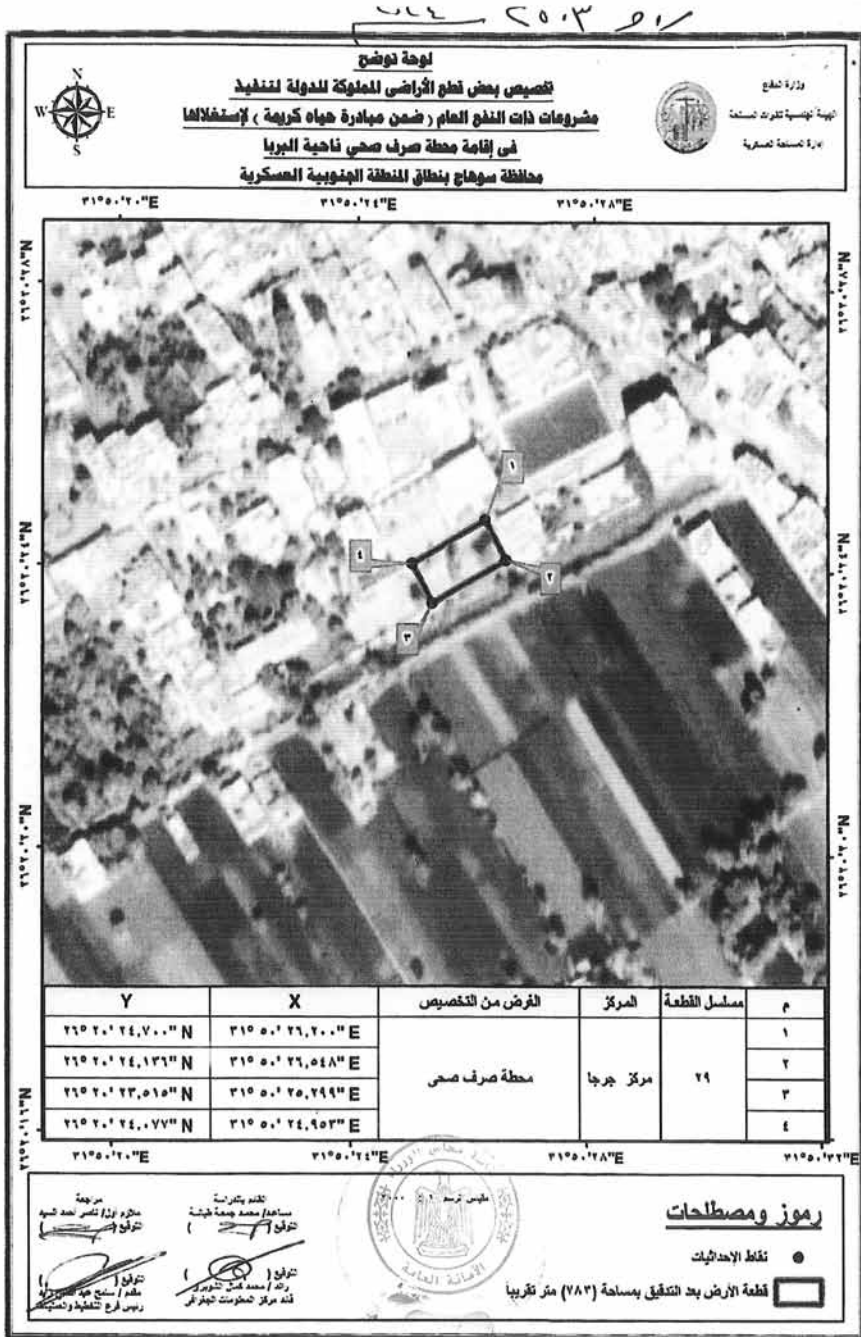
يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣ صفر سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٨ أغسطس سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٧٥ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء

فى بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة تنفيذ غرفتي الدفع والاستقبال أسفل الرياح

المنوفى ، والطريق المؤدى إلي غرفة الدفع ، ضمن مشروع الصرف الصحى لقرية ساقية

أبو شعرة والقرى المجاورة لها ، مركز أشمون - محافظة المنوفية ، وذلك لصالح الهيئة

القومية لمياه الشرب والصرف الصحى .

#### ( المادة الثانية )

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه

فى المادة السابقة ، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين

بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى



المطابـق الأـميرىة  
صورة الكـرونية لأعطـاها عند التـداول

## وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

### مذكرة للعرض

على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

بخصوص استصدار قرار المنفعة العامة للأرض اللازمة لإقامة غرفتى الدفع والاستقبال والطريق المؤدى إلى غرفة الدفع أسفل الرياح المنوفى ضمن مشروع الصرف الصحى بساقية أبو شعرة - مركز أشمون محافظة المنوفية ، ضمن المرحلة الأولى من مشروع (حياة كريمة) أشرف بعرض الآتى :

أود التفضل بالإحاطة بأن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى تتولى تنفيذ مشروع الصرف الصحى المتكامل لقريه ساقية أبو شعرة والقرى المجاورة لها- مركز أشمون - محافظة المنوفية وقد تم استصدار قرار الاستيلاء المؤقت رقم (٤٠١) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢١ من السيد اللواء محافظ المنوفية وتم تنفيذ غرفتى الدفع والاستقبال على الطبيعة .

طبقاً للمادة الأولى من قرار السيد المحافظ والذى ينص على أن يستولى مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات أو لحين استصدار قرار بتقرير صفة النفع العام أيهما أقرب على قطع الأراضى اللازمة لإقامة غرفتى الدفع والاستقبال بعزبة الفرعونية الخاصة بوحدة معالجة كفر الحمام - مركز أشمون .

حيث انقضت مدة قرار الاستيلاء المؤقت مما يستلزم استصدار قرار بصفة النفع العام وتم إعداد كشف بالمساحات المطلوبة وكشف ملاك ظاهرين ، وكذا تحديد الموقعين على خرائط مساحية بمقياس رسم ١/٢٥٠٠ بمعرفة مديرية المساحة

بالمنوفية والتي تقع بحوض الواطية نمرة (٤) ناحية الفرعونية - مركز أشمون وحوض الساحل نمرة (٩) ناحية سمان - مركز الباجور - محافظة المنوفية وتم إيداع مبلغ ٥٠ ألف جنيهه (فقط خمسون ألف جنيهه لا غير) تحت ذمة التعويضات فى مديرية المساحة بالمنوفية .

فالأمر معروض على سيادتكم للتفضل بالموافقة على استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لإقامة غرفتى الدفع والاستقبال والطريق المؤدى إلى غرفة الدفع وذلك طبقاً للخرائط وكشف الملاك الظاهرين وكشف التحديد المعد بمعرفة مديرية المساحة بالمنوفية .

### والأمر مفوض

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

مهندس / شريف الشربيني



\* المرسوم / خصوصاً استناداً إلى  
الظاهرين طويح لمرضى الذين  
لعلاقة الصرف الصحي بتأجيل  
المعادلات الظاهرين حسب آداب الصحة للمؤرخ ٢٠٢٥ في ١٨/١٠/٢٠٢٤

مدرسة الامهلية  
مكتبة طراحيه والساحل  
٢٠٢٤/١٠/١٧

الرقم	المنفعة	ط. س	ط. ط	ط. ق	ش. الحظوة	المرض والخاصية	اسم المالك
١	لحديقة ليدع	٠٤	٠١	-	A ٤٥٤	الواطية بـ / ليدع مركز اشمون	مصطفى سيد عباس ليدع
	حديقة مصطفى ليدع	١٨	-	-	B ١٠٤	~ ~	ايان حسوق ليدع
							حديقة مصطفى ليدع
٢	لحديقة ليدع	١٧	-	-	C ١٦٦	الساحل ٩ / ليدع مركز العلي ليدع	محامن طلال ليدع

ليدع  
٢٠٢٤/١٠/١٧

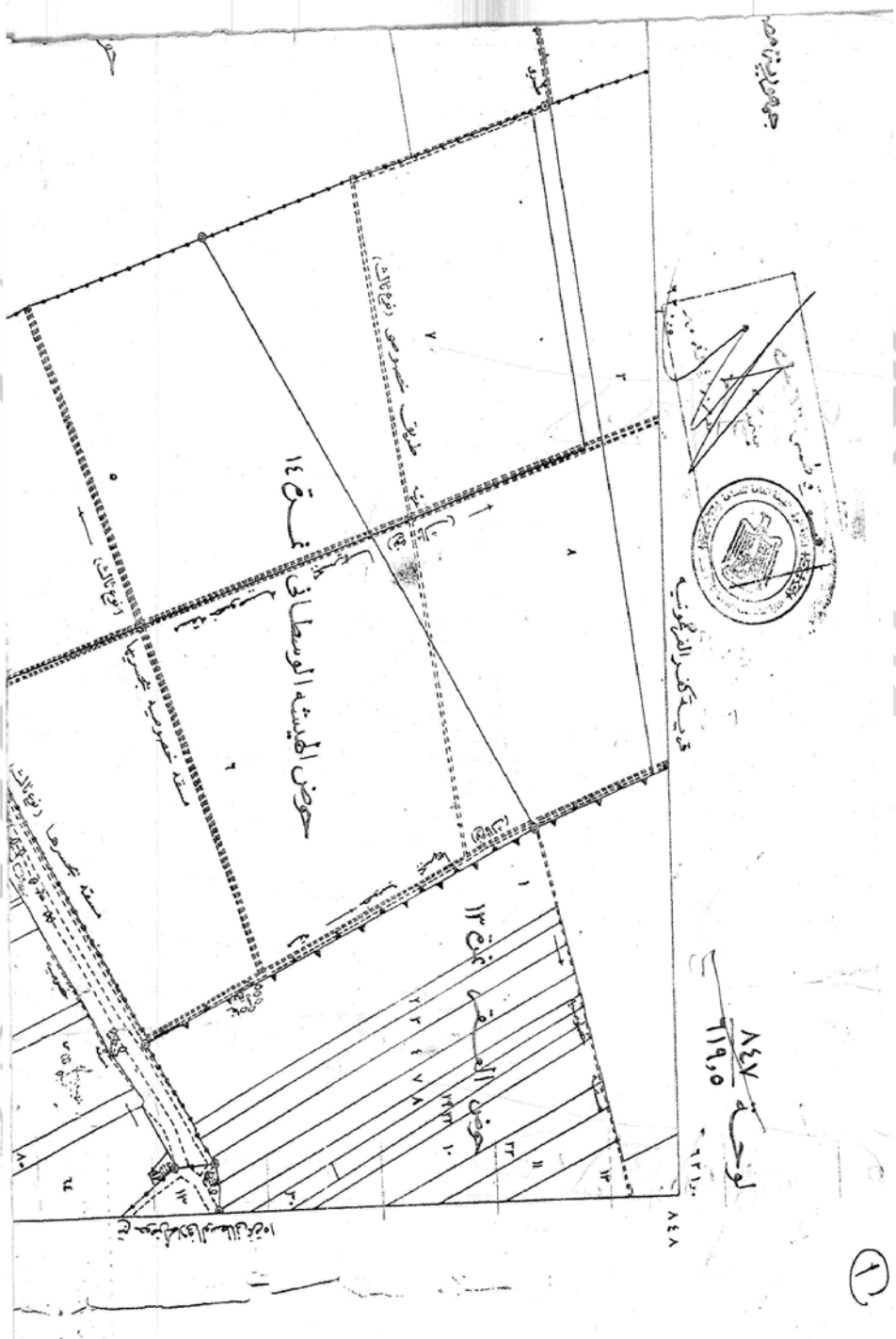
ليدع  
٢٠٢٤/١٠/١٧

ليدع  
٢٠٢٤/١٠/١٧

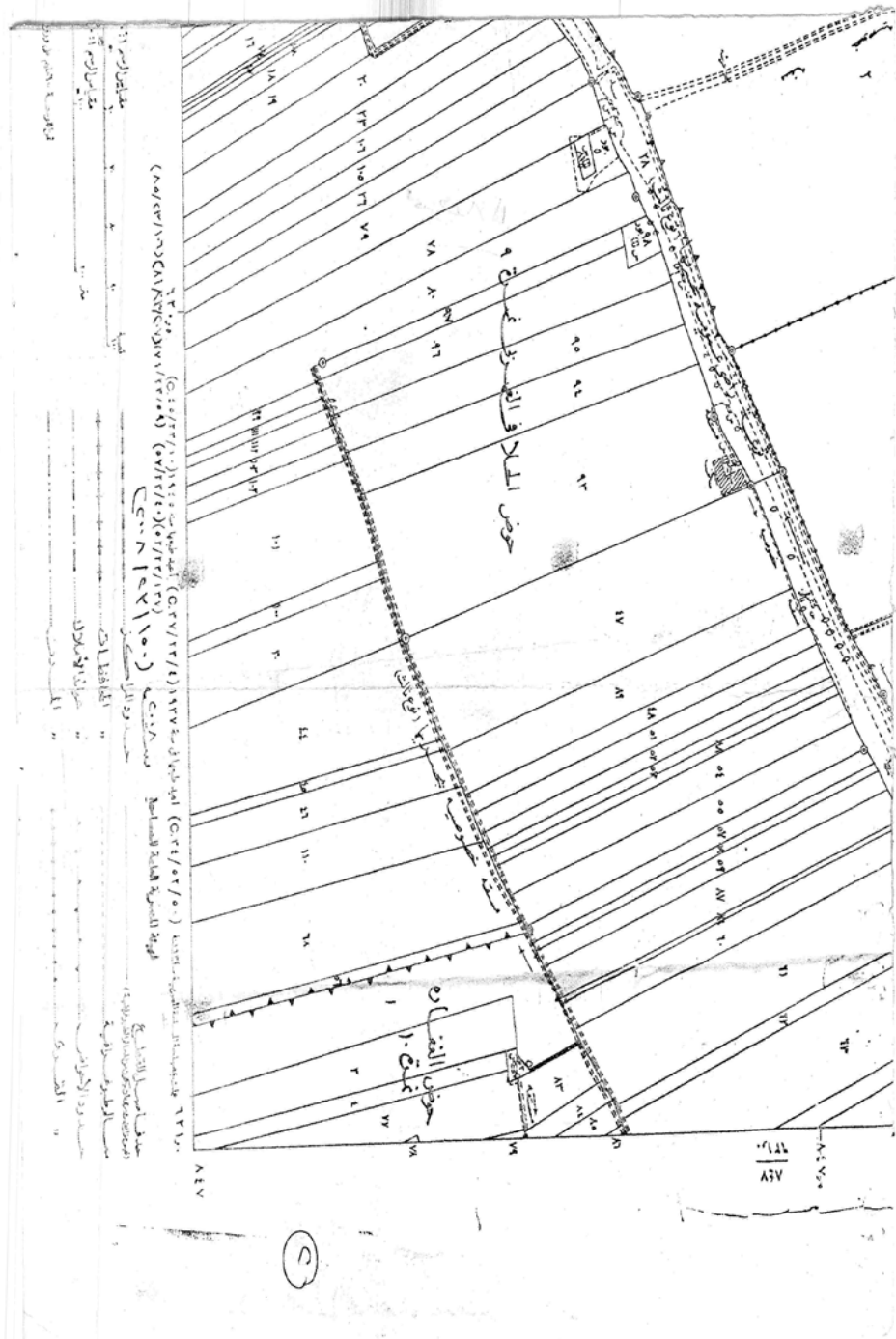


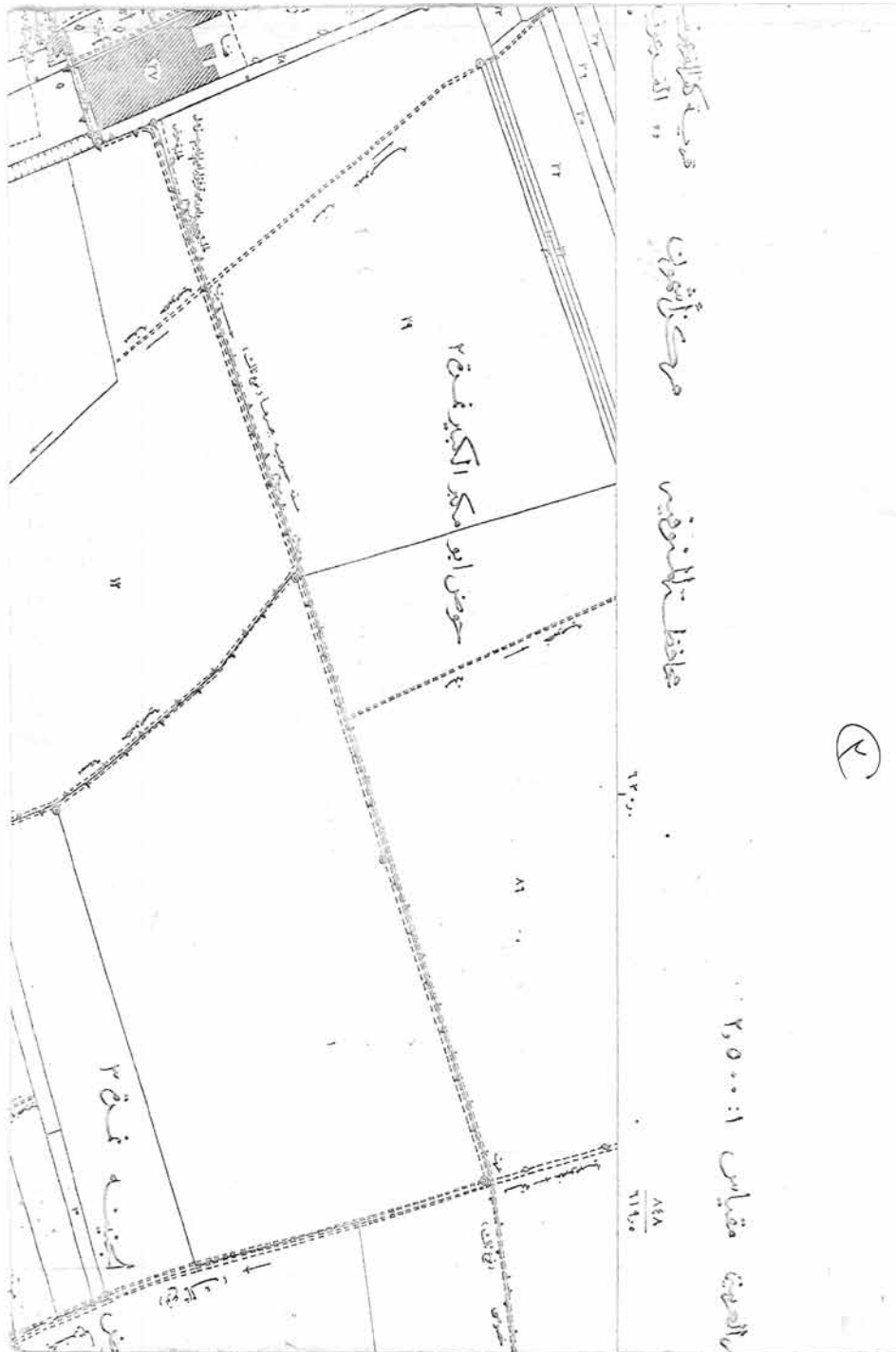
٢  
٢٠٢٤/١٠/١٧

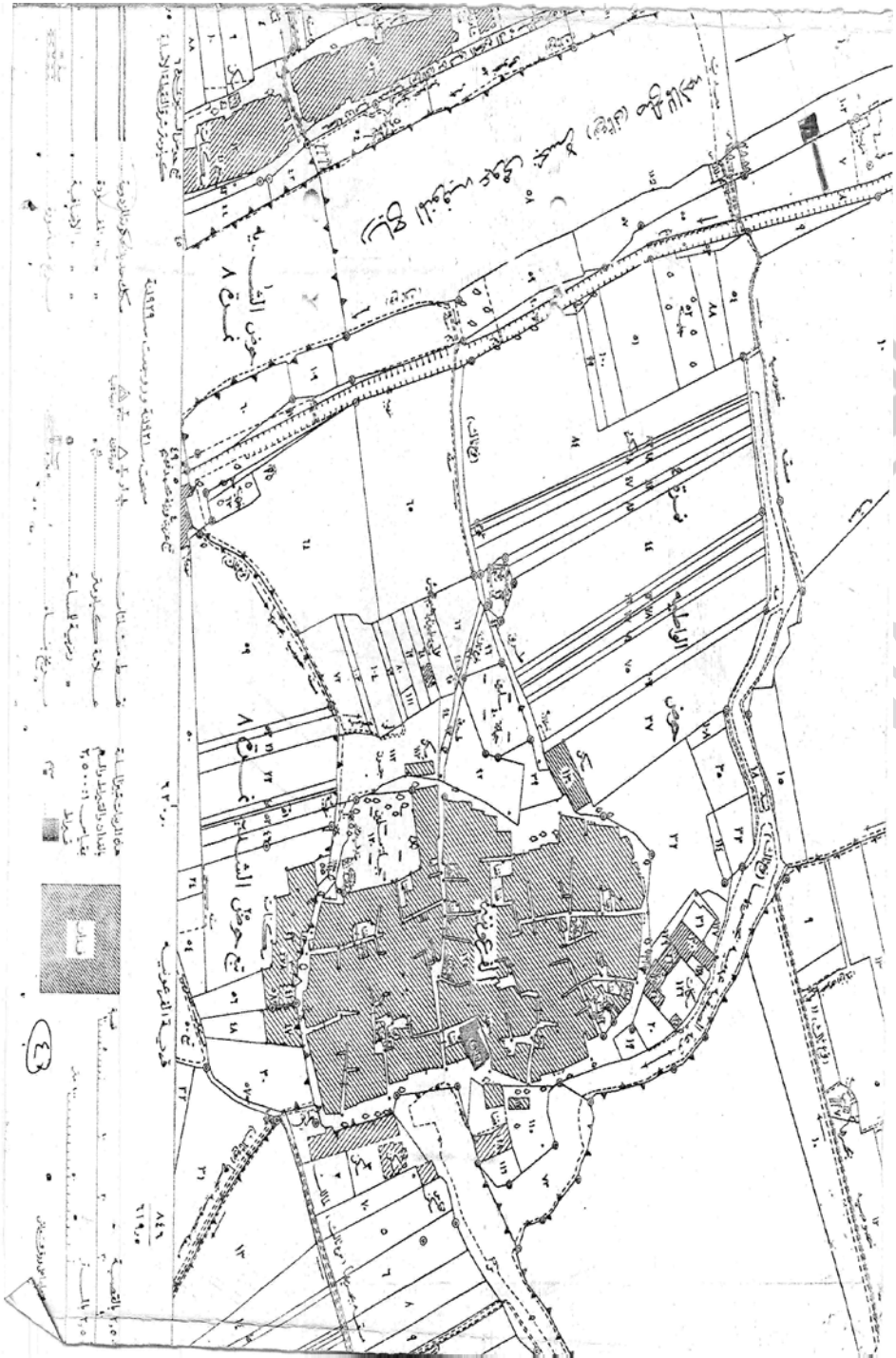




١٠

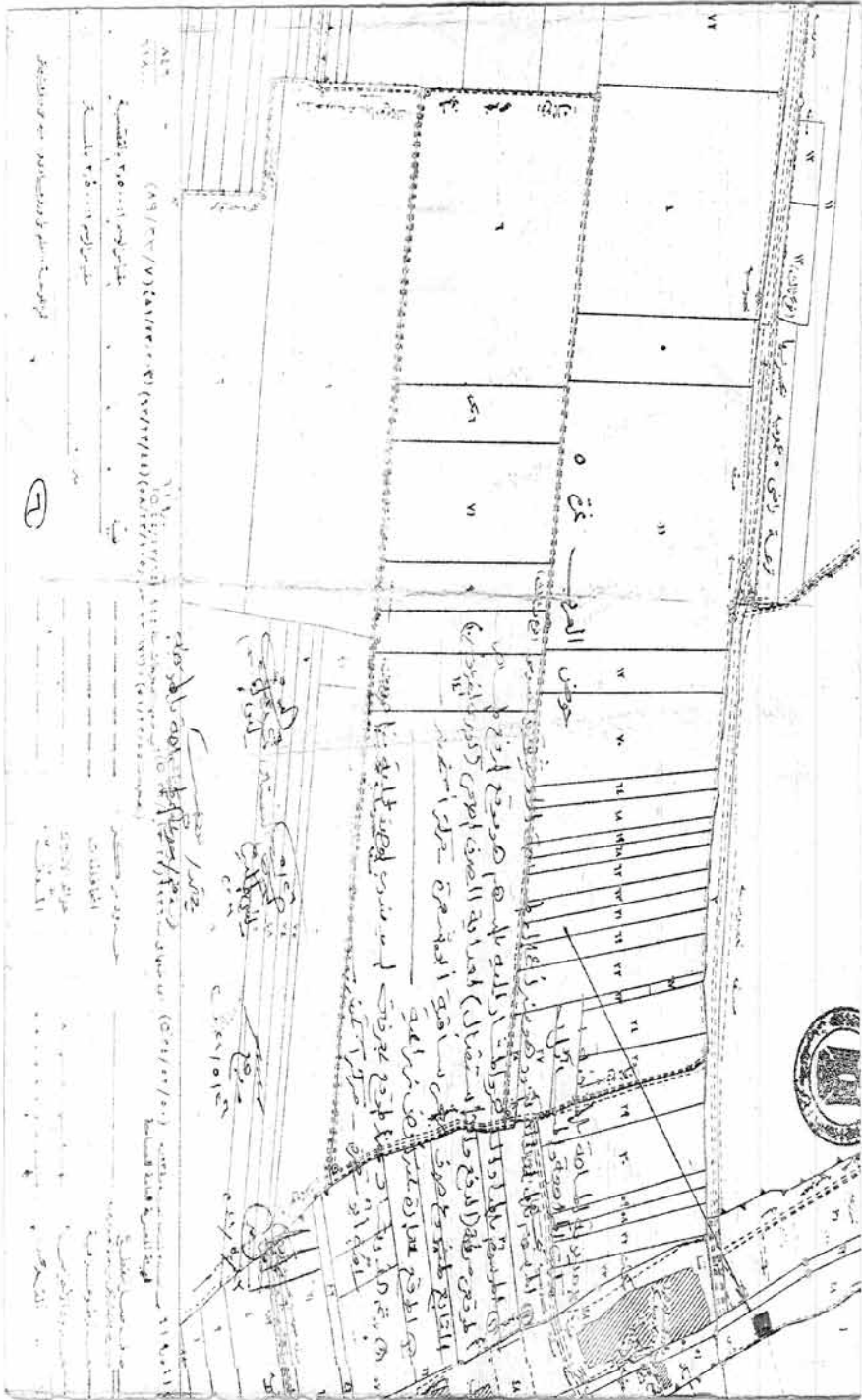








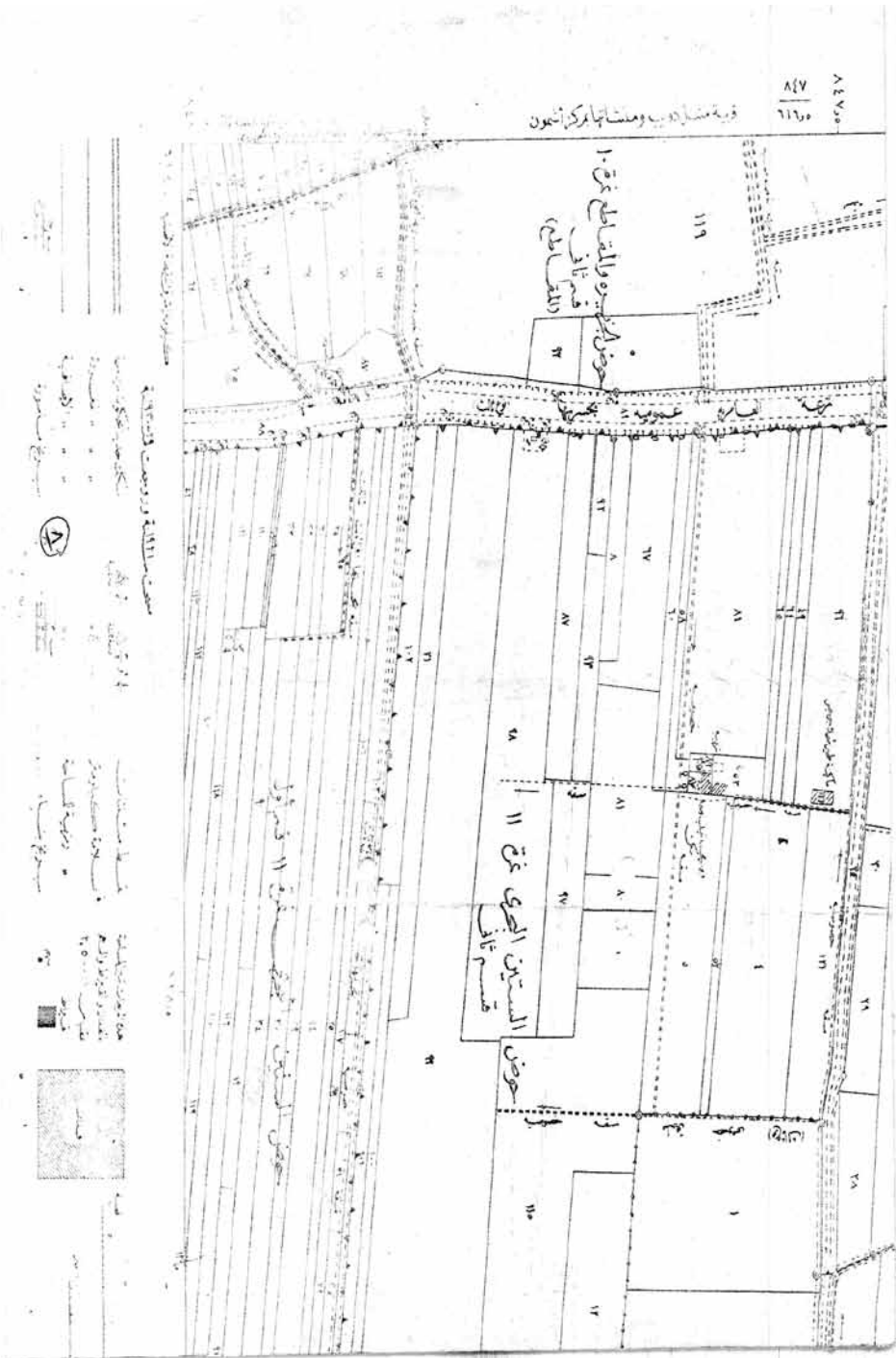




Watermark text: "مركز" (Center)







## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٧٦ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء  
فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٦٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تنظيم  
المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة فى  
٢٠١٥/٧/٥ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار ؛

وبناءً على ما عرضه وزير السياحة والآثار ؛

**قرر:**

### ( المادة الأولى )

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة (آثار) مشروع نزع ملكية قطعة الأرض الفضاء  
الكائنة (١٠) مقدم الحلق - عطفة التربة من شارع باب الوزير (أثر رقم ٣٠٧) - قسم  
الدرب الأحمر - محافظة القاهرة .



### ( المادة الثانية )

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض المشار إليها فى المادة السابقة، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

### ( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال ممدوح**





## وزارة السياحة والآثار

### مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

باعتبار قطعة الأرض الفضاء الكائنة فى ١٠ مقدم الحلق - عطفة التربة

من شارع باب الوزير (أثر رقم ٣٠٧) قسم الدرب الأحمر

بمحافظة القاهرة من أعمال المنفعة العامة (آثار)

تنص المادة (١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة على: «يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقاً لأحكام هذا القانون».

كما تنص المادة (٢) من ذات القانون والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ على: «يعد من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام هذا القانون ... ثامناً: ما يعد من أعمال المنفعة العامة فى أى قانون آخر.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إضافة أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى الأعمال المذكورة.

كما يجوز أن يشمل نزع الملكية فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصيل أية عقارات أخرى ترى الجهة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض من المشروع أو لأن بقاءها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين المطلوب.

ويكون تقرير المنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية مرفقاً به:

١ - مذكرة ببيان المشروع المطلوب تنفيذه موضعاً بها قيمة التعويض المبدئى الذى يجب إيداعه بحساب الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية المشار إليه بنص المادة (٦) من هذا القانون، وذلك خلال شهر من صدور قرار المنفعة العامة.

٢ - رسم بالتخطيط الإجمالى للمشروع وللعقارات اللازمة له.

كما تنص المادة (١٤) من ذات القانون على : « يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيعلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة .

ويبلغ قرار الاستيعلاء لذى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يعطون بموجبه مهلة لا تقل عن أسبوعين لإخلاء العقار ، ويترتب على نشر قرار الاستيعلاء اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة ويكون لذى الشأن الحق فى تعويض مقابل عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيعلاء الفعلى إلى حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية .

ويتم تقدير التعويض عن عدم الانتفاع بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون خلال شهر من تاريخ الاستيعلاء وتقوم الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية بإعلان ذى الشأن بذلك وله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض حق الطعن على هذا التقدير على النحو المبين بالمادة (٩) من هذا القانون ، ولا يجوز إزالة المنشآت أو المباني ، إلا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة التعويضات تقديراً نهائياً .

كما تنص المادة (١٨) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على : « يجوز نزع ملكية الأراضى المملوكة للأفراد لأهميتها الأثرية ، كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيعلاء عليها مؤقتاً إلى أن تتم إجراءات نزع الملكية ، وتعتبر الأرض فى حكم الآثار من تاريخ الاستيعلاء المؤقت عليها ، ولا يدخل فى تقدير التعويض احتمال وجود آثار فى الأرض المنزوع ملكيتها » ، ويتم تقدير قيمة التعويضات فى هذه الحالة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، وذلك وفقاً لإجراءات الواردة به .

تقع قطعة الأرض المراد استصدار قرار بنزع ملكيتها فى (١٠) مقدم الحلق - عطفة التربة من شارع باب الوزير مجاورة لسور القاهرة الشرقى أتر رقم (٣٠٧) قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة .

سبق أن قررت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية بجلستها فى ٢٣/١٠/٢٠١٤ رفض ترخيص البناء لتلك القطعة مع تكليف إدارة المنطقة الأثرية بإجراء المزيد من الحفائر نظراً لوجود شواهد أثرية ثابتة من السور الأثرى (السور الشرقى لمدينة القاهرة) واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأجزاء المكتشفة .

جاء بمحضر المعاينة المحرر فى ٢١/٤/٢٠١٥ ، أنه تم إعداد تقرير علمى بنتائج أعمال الحفائر التى تمت بالمنطقة التى أسفرت عن ظهور بقايا للأساسات الحجرية للسور الشرقى لمدينة القاهرة ، كما أظهرت الحفائر واجهة هذا السور ، وأيضاً تم العثور على بعض القطع الفخارية والخزفية ، وقام مركز الدراسات التابع لقطاع الآثار الإسلامية والقبطية واليهودية من خلال قسم التصوير به بتوثيق أعمال الحفائر وما أسفرت عنه من اكتشافات .

وحيث وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥/٧/٢٠١٥ على اعتبار قطعة الأرض الكائنة فى (١٠) مقدم الحلق - عطفة التربة من شارع باب الوزير مجاورة لسور القاهرة الشرقى (أتر رقم ٣٠٧) - قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة من أعمال المنفعة العامة آثار ، كما وافق مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٧ على نزع ملكية قطعة الأرض المشار إليها واستخراج شيك بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنية (فقط مبلغ وقدره أربعمئة ألف جنية لا غير) تحت العجز والزيادة برسم السيد المهندس مدير مديرية المساحة بالقاهرة تحت حساب مشروع نزع الملكية .

### لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف وزير السياحة والآثار برفعه للتفضل بالنظر فى إصداره حال الموافقة .

وزير السياحة والآثار

أحمد عيسى

الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مديرية المساحة بالقاهرة  
مكتب الرسم والمشروعات

## كشف الملاك الظاهريين لقطعة الارض (١٠) زقاق مقدم الحلقة (

مسلسل	رقم القطعة	اسم الشارع	اسم الناحية	المسطح	ملاحظات
1	10	زقاق مقدم الحلقة	الدرب الاحمر	74 متر مربع تقريبا	ارض قضاء محاطه بسور من الطوب الاحمر والحجر

تم عمل هذا الكشف بناء على المعاينة التي تمت بالطبيعة ورشداً مكتوباً في الأثر حسب المحضر الموزع في ٢٠٢٣/١١/١٩ ويعد تحديد الموقع واخذ مقاساته بالطبيعة برشادهم ومراجعتها على المراجع المساحية وذلك بعد سداد تكاليف الاعمال الاكتروني ورقم GP 18152443000200 وسدد للضرائب القيمة المضافة حسب الخطاب المرسل والوارد لمديرية المساحة برقم ٢٠٢٤/١٨١٥٢٤٤٣٠٠٠١٥٠ بمبلغ ١٤٢٦٣.٦٠ جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢١ وذلك بامر الدفع الاكتروني رقم ٢٠٢٤/١٦/٢٦١ GP 18152453000800 بمبلغ ١١٧٠.٥٥ جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/١٦/١٣ ليصبح المبلغ الاجمالي المسدد للمديرية هو ١٥٧٢٠ جنيه وهو مطابق لمبلغ المقاييسه ويوزن بحت الملكية او التعرض لها ودون التي مسنوليه على العاملين بمديرية المساحة بالقاهرة ولا يعتبر ذلك سنداً للملكيه

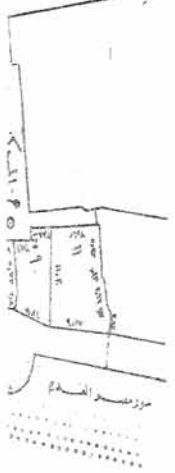


يقعد  
مهتمس /  
مدير عام مديرية المساحة بالقاهرة

رئيس الرسم

رئيس المشروعات

رئيس الرسم



شمال

قسم الأحياء الحضرية

٥



منطقة متروية ١٥٩

Handwritten text in a rectangular box, likely a title or description of the map. The text is mostly illegible due to blurring and low resolution.

منطقة متروية ١٥٩









## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٧٨ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء

فى بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضته وزيرة التنمية المحلية ؛

**قرر:**

**( المادة الأولى )**

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية قطعة الأرض الزراعية

البالغ مساحتها (٤) قراريط و(٧) أسهم ، الواقعة ضمن القطعة رقم (٧٩) من

(١١) أصلية بحوض بندق الشرقية نمرة (٣١) قسم ثان ، زمام شبرا بابل - مركز

المحلة الكبرى - محافظة الغربية ، واللازمة لإقامة محطة رفع صرف صحى رئيسية

بشبرا بابل، وذلك لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى .

**( المادة الثانية )**

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض المشار إليها فى المادة السابقة، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والرسوم التخطيطية والكشف المرفقين .

**( المادة الثالثة )**

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال ممدولى**



## وزارة التنمية المحلية

### مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٧٨ لسنة ٢٠٢٤

أتشرف بعرض الآتى :

ورد كتاب محافظة الغربية رقم ( ١٦/١٢٦٨ ) المؤرخ ٢٠٢٤/٦/١٤ مرفقاً به مذكرة إيضاحية تتضمن طلب المحافظة «اعتبار مشروع نزع ملكية قطعة أرض زراعية بمساحة (٤) قراريط و٧ أسهم) تقع ضمن القطعة رقم (٧٩) من (١١) أصلية بحوض بندق الشرقية نمرة (٣١) قسم ثان زمام شبرا بابل - مركز المحلة الكبرى وذلك لإقامة محطة رفع صرف صحى بشبرا بابل الرئيسية عليها لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة الغربية . من أعمال المنفعة العامة والمملوكة للمواطن/ عبد الحميد الششتاوى محمد البصراتى والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر» .

حيث تضمنت مذكرة محافظة الغربية أنه صدر قرار السيد المحافظ رقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢ بالاستيلاء المؤقت لمدة ثلاث سنوات أو لحين استصدار قرار بنزع الملكية للمنفعة العامة على قطعة أرض زراعية بمساحة (٤) قراريط و٧ أسهم) تقع ضمن القطعة رقم (٧٩) من (١١) أصلية بحوض بندق الشرقية نمرة (٣١) قسم ثان زمام شبرا بابل - مركز المحلة الكبرى وذلك لإقامة محطة رفع صرف صحى بشبرا بابل الرئيسية عليها لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة الغربية .

كما تضمنت مذكرة المحافظة أنه قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بالغربية بوضع مبلغ (٣٨ , ٦٧٤ , ٤٤٩) جنيه تحت حساب نزع الملكية بمديرية المساحة بالغربية وذلك إعمالاً لأحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وذلك فور صدور قرار المنفعة العامة .

حيث الثابت أنه مرفق بالأوراق كشف يتضمن اسم المالك الظاهر لقطعة الأرض المطلوب إضفاء صفة النفع العام عليها ، والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .  
حيث الثابت أنه مرفق بالأوراق مخطط إجمالى للمشروع المطلوب إقامته .  
ولما كان تنفيذ مشروع محطة رفع صرف صحى بشبرا بابل بمحافظة الغربية يعد من أعمال المنفعة العامة الأمر الذى يتطلب تقرير صفة المنفعة العامة له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه .

لذلك وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار المرفق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التوجيه بإصداره .

صدر فى ٢٣/٨/٢٠٢٤

وزير التنمية المحلية

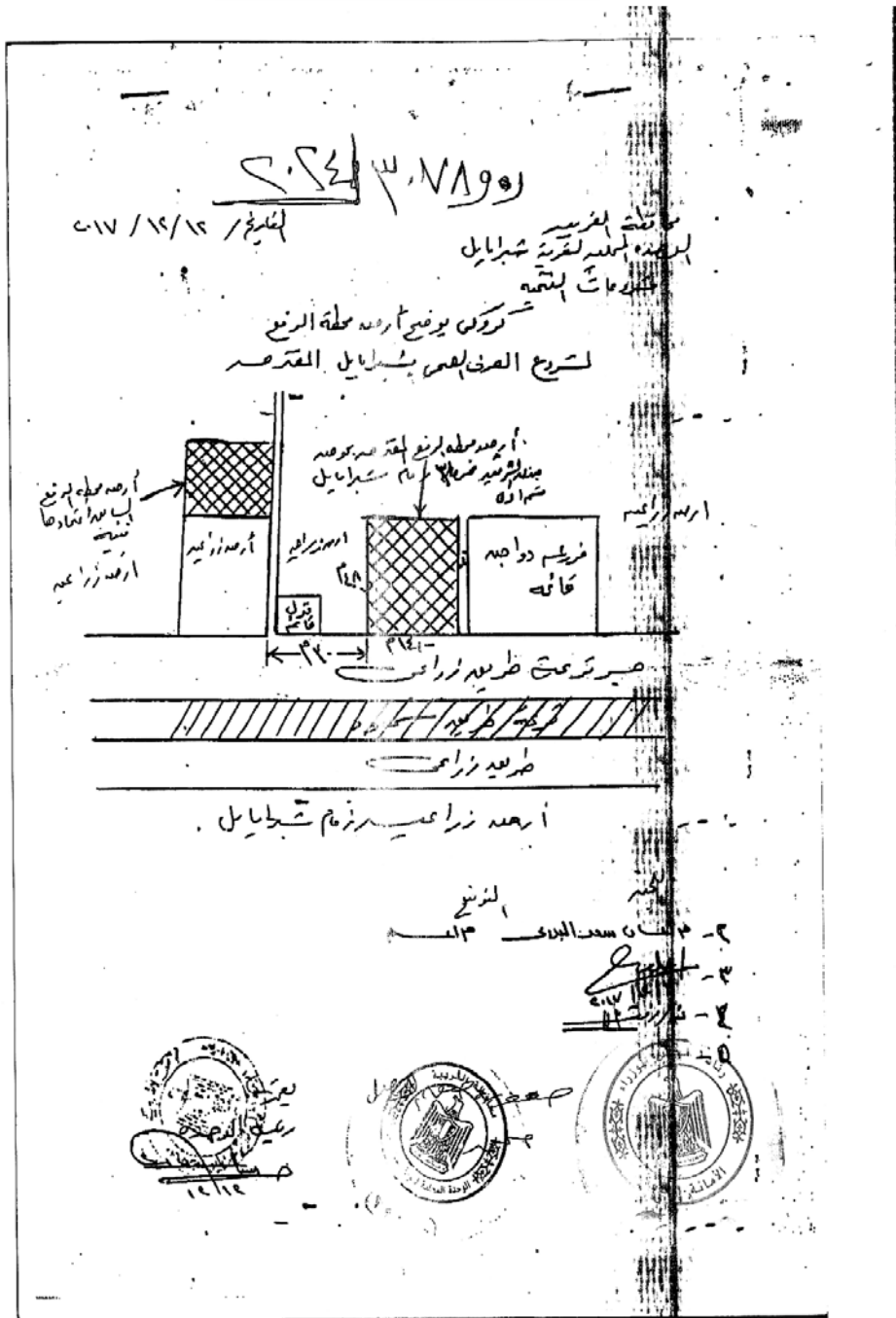
أ.د/ منال عوض













طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٤

٥٥٩ - ٢٠٢٤/١٠/١٧ - ٢٠٢٤/٢٥٢٦٢

